ملامح من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)

أ.د. وفاء كاظم ماضي الكندي
جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية

الباحثة . مها عدنان عبد الحسين المعموري
جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية
Mahahistory1@gmail.com

الملخص :

حكم مصر مائة وأربعة وعشرون والٍ، خلال المدة الممتدة بين عامي (١٥١٧-١٨٠٥) كان من بينهم ستة وخمسون والٍ لم يتجاوز حكمه العام الواحد ، بمعنى أن نسبة ٤٥,٧١% منهم لم يتعد حدود الإطار الزمني المذكور، ليليهم ثمان وعشرون والٍ لم تبلغ مدة حكمه السنتين أو أقل منهما، أي بنسبة ٢٢,٧٦% ، ثم ثلاثة وثلاثون والٍ، ما بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط ، أي بنسبة ٢٦,٨٢% أما البقية فتراوحت مُدد حكمهم ما بين ست سنوات وإحدى عشرة سنة ، اثنين فقط ممن تجاوز حكمه عقد ونصف من الزمان.

الكلمات المفتاحية: مصر، وال، حكم ، عثماني سياسين اقتصادي، اجتماعي

Abstract

Ruled Egypt one hundred and twenty four funds, during the extended period between (1517-1805) was among them fifty-six and the did not exceed one year reign, in the sense that the 45.71 percent ratio did not exceed the time frame mentioned limits, to followed by twenty-eight and the not reported his sentence two years or less of them, an increase of 22.76%, and thirty-three Waal, between three to five years, an increase of 26.82%, while the rest ranged extended their rule between six and eleven years old, the only two who have exceeded his decade and a half ago.
key words,Egypt, Waal, rule, Osmani politicians economic, social

المقدمة:

تناول البحث فترة مهمة من حياة مصر التي وقعت فيها تحت السيطرة العثمانية لاسيما وإنها مرت بظروف مختلفة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تناوله موضوع بحثنا، إذ يقع العصر العثماني بين عصرين استقطبا الكتابات التاريخية لأن مصر كانت فيهما تلعب دور القوة الإقليمية الكبرى، ونعني بهما عصر سلاطين المماليك، وعصر محمد علي باشا، ففيما بين هذين العصرين كانت مصر مجرد ولاية تابعة لاستانبول، وإن كان وضعها متميزًا بين ولايات الدولة العثمانية، ولم تلقى الأضواء إلا على الحقبة التي شهدت محاولات إظهار كيان سياسي خاص لمصر، مثل حركة علي بك الكبير ومحاولة إحياء القوة المملوكية في القرن الثامن عشر بع تآكل السلطة المركزية العثمانية، ومن هنا جاء إختيار الموضوع

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان وقائمة بالمصادر التي استخدمت في البحث، إذ تناول المبحث الأول ملامح الحياة السياسية والإدارية في مصر خلال العصر العثماني، بينما ركز المبحث الثاني على الجانب الاقتصادي، والثالث على الجانب الاجتماعي للمدة نفسها.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر تضمنت الكتب العربية والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات التي أغنت البحث بمعلومات تكاد تكون وافية في دراستنا هذه.

المبحث الأول

ملامح الحياة السياسية والإدارية في مصر في العصر العثماني

في كانون الثاني من عام ١٥١٧م حضر السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) [١]، مع جيش كبير لفتح مصر بعد نجاحه في معركتي مرج دابق (١٥١٦) والريدانية (١٥١٧) ، وواجه جيشه مقاومة من سكان القاهرة والمماليك حتى قدر عدد القتلى منهم حوالي (٥٠) ألفاً [٢].

ومما لاشك فيه أن فتح مصر من الدولة العثمانية قد نتج عنه أمران كان لهما تأثير كبير في تاريخ مصر، الاول انتقال مركز الثقل في العالم الاسلامي ومركز الخلافة، وأما الأمر الثاني فهو فقدان مصر استقلالها وكونها دولة قائمة بذاتها وهبوطها من دولة مستقلة كاملة السيادة إلى ولاية عثمانية، ينظر اليها على ان كل ما فيها من موارد بشرية ومادية ملك للسلطان، وان كل الاراضي المصرية هي ملك للدولة العثمانية، شأنها في ذلك شأن كل البلاد التي سيطرت عليها الدولة العثمانية[٣].

وبعد الفتح عمل السلطان سليم الأول على الاحتفاظ ببقية القوى المملوكية وعدم القضاء المطلق عليهم، وذلك للاستفادة منهم ادارياً في حكم البلاد، وذلك لخبرتهم في هذا المجال، وكذلك لجعلهم قوة عسكرية مساعدة لقوة الباشا العثماني في مصر، وبالتالي الاستفادة منهم عسكرياً في القضاء على تمردات البدو في مصر بحكم خبرتهم في هذا المجال[٤].

بعد سيطرة السلطان سليم على مصر توجه إلى جمع ومصادرة التحف والنفائس والجواهر التي كانت تملأ قصور سلاطين المماليك وخزائنهم، ووضع نظاماً يسير عليه الحكم في مصر بعد مغادرة البلاد، وكان غرضه هو ضمان بقاء تبعية مصر للدولة العثمانية، فعمل لهذا القصد وحده دون الاهتمام بمصالح البلاد وترقية مواردها[٥].

أقام السلطان سليم في مصر بضعة شهور (سبعة أشهر وثلاثة وعشرين يومًا) [٦] قبل ان يعود إلى الأستانة ويعين خاير بك [٧] والياً من قبله على مصر، وبذلك تحولت مصر إلى ولاية في الدولة العثمانية بعد ان كانت مقر الخلافة العباسية في عهد المماليك[٨].

عين خاير بك – الأمير المملوكي الذي ساعد العثمانيين ضد أبناء جلدته من المماليك – حاكماً على مصر في يوم الاثنين ٣١/آب/ ١٥١٧م، ولغرض ضمان بقاء مصر لولائها للدولة العثمانية فقد ترك السلطان سليم في مصر حامية عثمانية تحت امرة بعض قواده، وشكل مجلساً من امرائه، لمعاونة خاير بك في إدارة البلاد حتى يضمن بقاء السيادة العثمانية على البلاد[٩].

أخذ خيري بك يتصرف وكأنه سلطان مملوكي فلقب نفسه بملك الامراء، وابقى على نظام الادارة المملوكية، وعين له نواباً بالأقاليم أطلق عليهم الكشافين وكلهم من المماليك، وترك شؤون قبائل البدو لمشايخهم الذين كانوا شبه مستقلين بالصعيد ليحكمه حاكم من العرب[١٠] الهوارة[١١].

وعلى الرغم من زوال النفوذ الرسمي للمماليك فإنهم قد تمكنوا من الابقاء لأنفسهم على بعض السلطات أدت إلى استئثارهم بالحكم الفعلي لمصر منذ منتصف القرن السابع عشر [١٢].

استمد الجهاز الإداري في مصر في عصر السيطرة العثمانية أصله من (قانون نامة مصر) الصادر عام ١٥٢٥م، والذي بموجبه تم تقسيم أجهزة الدولة إلى قسمين رئيسيين، عنى الأول منهما بتنظيمات الشؤون العسكرية وتوزيع حاميات الجيش في الاراضي المصرية، أما الثاني فهو عبارة عن الجهاز الاداري المدني للبلد(١٣).

كان على رأس السلطة الباشا هو نائب السلطان وممثل الإدارة العثمانية على مصر، وتختلف الوثائق العثمانية بتسميته، يعني أحياناً تطلق عليه اسم (والي مصر) و(محافظ أو حافظ مصر المحروسة) و(حضرت وزير روشن ضمير) وهو يطبق قواعد الحكم العثماني في مصر كما نظمها قانون السلطان سليمان (١٥٢٠– ١٥٦٦م) مع ادخال بعض التعديلات التي اقتضتها الظروف على ذلك القانون، وهو يتلقى وينفذ أوامر السلطان لإدارة مصر، وهو مكلف أيضاً بتجهيز فرقة من الجند للاشتراك في حروب السلطان(١٤).

كما أوجد السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠) ديواناً ليمارس الوالي من خلاله اختصاصاته وفي ذات الوقت يشكل نوعاً من الرقابة عليه، وأدخل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠– ١٥٦٦) تقسيماً على الديوان إلى قسمين: الديوان الكبير المكلف بالأعمال المهمة، وكان يتلقى الاوامر من الباب العالي، وكان من حقه ايقاف اوامر الباشا والرجوع إلى ديوان الدولة العثمانية، أما الديوان الصغير فهو مكلف بالأعمال المحلية(١٥).

كان الديوان بمثابة مجلس وزراء ان صح التعبير، ضم كل من (كتخذ الوالي) أي نائب الوالي، وقاضي عسكر افندي (قاضي القضاة)، والدفتر دار المتخصص برئاسة الأجهزة الإدارية والمالية بعدها يأتي الروز نامجي مسؤول الخزانة المالية، ثم كبار المسؤولين الإداريين في الاقاليم المصرية والمعروفين بـ(السناجق السبعة)(١٦)، وأخيراً بعض من وجهاء اوجاقات القرى(١٧). كان الهدف من وراء تشكيل هذا النظام هو ان تحكم مصر على اساس توازن القوى (الوالي العثماني ، رؤساء الجند ، المماليك البكوات حكام الاقاليم) يجعل الباب العالي اليد العليا، ويصبح المرجع الاخير الذي يتدخل لحسم الامور كلما يختل التوازن، وبذلك يضمن السلطان عدم انفراد كل قوة بحكم البلاد على حساب القوة الاخرى، وذلك لأن كل قوة سوف تسعى جاهدة لتتقوى هي وتضعف القوتين الاخريين وبهذا الشكل يجري الاحتفاظ بمصر ولاية تابعة للدولة العثمانية أطول مدة ممكنة(١٨).

قسمت مصر في عهد الاحتلال العثماني إلى ست عشر اقليماً (مديرية) تسعة في الوجه البحري وهي: البحيرة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقلوبية والجيزة، والباقي في الوجه القبلي وشملت كل من اطفيح وبني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا(١٩).

إلى جانب الوالي وديوانه والجيش وجد عدد من البيكوات يعينهم الباشا لإدارة الاقاليم، وكان هؤلاء يعينون في أول الامر من العثمانيين، ثم اصبحوا يختارون من المماليك، تولى هؤلاء إدارة الولايات أو المقاطعات الكبرى التي تعرف باسم (سنجقيات) وكانت أهم هذه السنجقيات : الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وجرجا، وإلى جانب المقاطعات الكبرى وجدت ألاخرى أصغر من السنجق يطلق عليها كشوفيات، يقوم على إدارتها كشاف يتبع السنجق، ويختص السنجق في اقليمه بتقوية الترع والمصارف للاهتمام بشؤون الزراعة التي هي المورد الرئيسي لثروة الاقليم (٢٠).

حكم مصر مائة وأربعة وعشرون والٍ، خلال المدة الممتدة بين عامي (١٥١٧–١٨٠٥) كان من بينهم ستة وخمسون والٍ لم يتجاوز حكمه العام الواحد، بمعنى أن نسبة ٤٥,٧١% منهم لم يتعد حدود الإطار الزمني المذكور، ليليهم ثمان وعشرون والٍ لم تبلغ مدة حكمه السنتين أو أقل منهما، أي بنسبة ٢٢,٧٦% ، ثم ثلاثة وثلاثون والٍ، ما بين ثلاث إلى خمس

سنوات فقط، أي بنسبة ٢٦,٨٢% أما البقية فتراوحت مُدد حكمهم ما بين ست سنوات وإحدى عشرة سنة، اثنين فقط ممن تجاوز حكمه عقد ونصف من الزمان[٢١].

تمكنت الدولة العثمانية من ابقاء مصر تحت سيطرتها حتى بداية القرن السابع عشر، حين بدأ الوضع يرتبك بسبب الصراع القائم بين قادة الفرق العسكرية والوالي[٢٢].

تعددت سلسلة الصراعات والمنافسات، فتارة صراع ومنافسة ما بين الوالي والديوان، وأخرى بين امراء وبكوات المماليك أنفسهم، وثالثة ما بين حكام مصر والدولة العثمانية، وما تبع ذلك من تمردات عسكرية ومؤامرات لخلع هذا الوالي أو قتل ذاك أو تنصيب آخر، صراعات دامية انعكست سلباً على واقع البلاد وعلى الصعد كافة[٢٣].

وان أوضح مظاهر انحلال السلطة العثمانية في مصر، كان حدوث سلسلة من التمردات ضد النواب العثمانيين، كان أولها في عام ١٥٨٦، من جرّاء نقص الخزانة الاميرية التي كانت ترسل للسلطان، وكان ذلك في عهد والي مصر أويس باشا (١٥٨٦-١٥٩١) [٢٤] ، فقد قام الجند بتمرد مسلح عزلوا فيه الباشا وانزلوه من القلعة، وكانت هذه أول مرة يعزل فيها الجند نائب السلطان في مصر، بل أنهم اعتدوا على النائب التالي عام ١٥٨٩ ونهبوا مسكنه واجبروه على تلبية مطالبهم [٢٥]، وبلغت بهم الجرأة مداها في عهد الوالي محمد باشا الشريف (١٥٩٦-١٥٩٨) [٢٦] عندما تجمع جنود الاقاليم وزحفوا إلى القاهرة وقضوا على قوات الباشا وأسروه، لكنه تمكن من الفرار إلى القلعة والتحصن بها، وبعد ذلك بثلاثة أعوام وبالتحديد في عام ١٦٠٤، قام الجند السباهية بقتل النائب السلطاني ابراهيم باشا وعلقوا رأسه على باب زويلة، وهو النائب الوحيد الذي يذكره الجبرتي باسم المقتول[٢٧].

ظل الصراع قائماً ولم يترك الجند فرصة مناسبة تمر دون أن يستغلوها لعصيان أوامر الباشا، معتمدين على قوتهم، وكان من نتائج هذه الصراعات إنهاك أجهزة الحكم في مصر، وتمهيد الطريق أمام المماليك للبروز على واجهة الحياة السياسية والعسكرية، فضلاً عن حصول ازمة خطيرة في أواخر القرن السابع عشر، فقد تدهور الاقتصاد ودب الفساد في ماكنة الدولة، وخرجت الأقاليم عن طاعة الحكومة المركزية [٢٨].

إن ضعف السلطة العثمانية وانصرافها إلى محاربة النمسا وروسيا خلال القرن الثامن عشر، ساعد المماليك على الاستئثار بالحكم في مصر، وكان أول من جاهر بهذه السياسية من المماليك المدعو (علي بك) الملقب بـ : الكبير وقد وصل هذا المملوك بقوة أشياعه واتباعه إلى مشيخة البلد عام ١٧٦٣، فلما نشبت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا عام ١٧٦٨، أعلن عدم طاعته للدولة العثمانية واستقلال مصر، وضرب النقود باسمه، وكان من مماليكه وأتباعه أحمد باشا الجزار ومحمد بك أبو الذهب اللذين لعبا دوراً هاماً على مسرح الأحداث في السنوات اللاحقة[٢٩].

وقد استتب الأمن في عهده، وكان طموحه كبيراً تجاوز كل الحدود، فبعد عزل الوالي العثماني، نصب نفسه قائم مقام (أي قائم بأعمال الوالي) في كانون الأول/ ١٧٦٨م، واعلن استقلال مصر في عام ١٧٦٩، واستمراراً لأهدافه التوسعية على حساب الدولة العثمانية، أرسل علي بك الكبير حملة عسكرية إلى الحجاز بقيادة مملوكه محمد بك أبو الذهب، لتأمين طرق الحج للمصريين والمغاربة والشوام، وتشجيع التجارة عبر البحر الأحمر ومصر، ولما تم له ذلك قام بعزل الوالي العثماني لميناء جدة وعين المملوك حسن بك الجداوي [٣٠]، وتذكر بعض المصادر الأوربية أن علي بك حصل من شريف مكة على لقب سلطان

مصر، بما يعيد دولة المماليك التي عرفها العصر الوسيط، هذه الرواية وإن كانت ضعيفة ولا تذكرها الكثير من المصادر، إلا أن ذلك يؤكد الأهمية التي اكتسبها حاكم مصر في ذلك الوقت(٣١).

بعد نجاح علي بك في حكم مصر بدأ يتطلع إلى الشام وزود قائد حملته إلى دمشق– وهو محمد بك أبو الذهب – برسالة موجهة إلى أهل دمشق الشام مبينًا لهم أسباب حملته ومطالباً العلماء والفقهاء وأرباب المناصب بأن يرفضوا الوالي العثماني عثمان باشا الذي اتهمه علي بك بأنه هز أمن الحرمين الشريفين واعترض حجاج بيت الله الحرام، واقتات على حقوق التجار والمسافرين (٣٢)، فاستولى قائد الحملة محمد بك أبو الذهب على دمشق عام ١٧٧١م، وطرد منها الولاة والجند العثمانيين ولاحقهم حتى استولى على الممالك الشامية ووصل إلى حلب، مهدداً بذلك الوجود العثماني في الولايات العربية كافة، إلا أنه توقف عند هذا الحد، على اثر خلاف مع علي بك الذي طلب منه الاستمرار في الزحف والتقدم (٣٣).

لقد أوقعت الدولة العثمانية بين علي بك الكبير وبين قائد قواته محمد بك أبو الذهب، الذي استطاع التغلب على سيده وهزيمته عام ١٧٧٣ (٣٤)، لم يهنأ أبو الذهب بالحكم طويلاً، فبعد سنتين أو أقل من ذلك بأشهر توفي عام ١٧٧٥م، لتدخل البلاد في آتون صراع دام بين أمراء المماليك، فقد احتدم التنافس بين إسماعيل بك أحد أتباع علي بك الكبير من جهة، وبين اثنين من أتباع أبي الذهب وهما مراد بك وإبراهيم بك (٣٥).

وخلص الأمر في النهاية لمراد وإبراهيم اللذين عاثا في مصر فساداً، وانتهى أمرهما إلى كوارث وأحداث وحروب، وضج الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثيل حتى وصلت أخبار فسادهما للسلطان العثماني في استانبول، وأحست كل طائفة من المجتمع المصري وبال حكم هذين الطاغيتين، لاسيما التجار والعامة، فضلاً عن الأجانب المقيمين في مصر، وكانت غالبيتهم من الفرنسيين، فلجأوا إلى حكومة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية (٣٦).

وفي ضوء ذلك اقتنع الفرنسيون" **بأن مصر ثمرة ناضجة لا يستطيع المماليك حمايتها من ناحية، ولا يستطيع سيدها الاسمي كذلك، لانشغاله بمشكلات رأت الحكومة العثمانية أنها أكثر أهمية للدولة العثمانية** " (٣٧) ، على حد تعبير مكالان المبعوث الفرنسي إلى مصر قبل قدوم الغزو(٣٨).

استجابت فرنسا للنداء، وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨، ولكن مراد وإبراهيم فرا من مصر، فر أحدهما عند امبابة في الغرب، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى الشام، وتركا مصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث (٣٩) .

المبحث الثاني

ملامح الحياة الاقتصادية في مصر في أواخر العصر العثماني

يعد أهم حادث أثر على أحوال مصر السياسية والاقتصادية تحول طريق التجارة بين أوربا والشرق إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذي كشفه (فاسكو دي جاما) البرتغالي عام ١٤٩٨، بعد أن كشف (كولمب) طريق الدنيا الجديدة، فأحدث هذان الاستكشافان انقلاباً ذا شأن في عالم التجارة إذ انتقل المركز التجاري العالمي من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى

المحيط الأطلسي، وكان لهذا الانتقال الأثر الأسوأ في تجارة الدول التي تمس سواحلها البحر الأبيض المتوسط كالبندقية ومصر (٤٠).

فلما تحول طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب إلى رأس الرجاء الصالح، فقدت مصر مكاسب مالية مهمة كانت تجنيها من فرض الضريبة على السفن المارة بها، وسبب لها عزلة اقتصادية وفكرية عن بقية العالم، وتفاقمت الحال بسبب استيلاء الدولة العثمانية على مصر عام ١٥١٧، إذ رسخ ذلك الاحتلال عزلة البلد بشدة وجعلها تشمل جميع الأقاليم المصرية، فأصبحت مسؤولة بشكل رئيس عن تدهور الحياة الاقتصادية (٤١).

كان هدف السلطانين سليم الأول وسليمان في تنظيم الولايات العربية إبقاء الحالة التي كانت عليها عند فتحها والمحافظة على سيادة السلطة العثمانية فيها، وقد بقي هذان الهدفان المتواضعان يشكلان مُثلاً عُليا لخلفائهما الأضعف شأناً، وكان أهم ما يميز الإدارة العثمانية المحافظة على الوضع الراهن وبما أن قوانين السلطانين كانت تعد تجسيداً للحصانة السياسية في أعلى درجاتها، فلم يكن هناك داع للتحسين، فشكل ذلك عقبة لا يمكن لمن أراد الإصلاح تجاوزها (٤٢).

لقد كانت ملكية الأرض في مصر تخضع لتلك النظرية التي تعد الحاكم هو المالك الحقيقي لكل أراضي البلاد، وهو الذي يقطعها لمن يشاء من الأتباع، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأتباعه، ومن الناحية العامة، فقد كان السلطان يملك الأرض كلها ويقطعها لأتباعه الأمراء الذين يوزعونها على الفلاحين نظير جباية الضرائب التي يفرضونها عليهم ليسددوا منها للسلطان جزءاً ويستحوذوا هم على الجزء الآخر (٤٣).

وبهذه النظرية كان صاحب الأرض لا يملكها بل له حق الانتفاع بها، وكانت الأراضي مثقلة بالضرائب ومعظمها واقع على كاهل الفلاحين ولم تكن الحكومة تتولى مباشرة جمع الضرائب من الفلاحين، وإنما كانت تعطي هذا الحق بطريق المزايدة لبعض الأفراد الأقوياء من البكوات أو رجال الحامية أو التجار أو الموظفين أو مشايخ البلد (٤٤).

وكان الملتزمون يحصلون على أراضي الالتزام لجمع ما عليها من الأموال الأميرية من دون أن يتملكوا هذه الأراضي، وتثبت المصادر ان طرق حصول الملتزمين على الالتزاميات لم تكن في كل الأحيان شريفة ومباشرة (٤٥).

وعندما فتح العثمانيون مصر، عدّ السلطان سليم نفسه مالكاً لجميع الأراضي الزراعية وأخذ يوزعها على الفلاحين لكنه لم يترك للفلاح سوى الانتفاع بالأرض فقط، ونظراً لأن الفلاح لم يكن يملك الأرض فإنها كانت تؤول بعد موته للدولة دون ورثته، وإذا أرادوا الانتفاع بها كانوا يدفعون مبلغاً من المال مقابل ذلك، وسوء توزيع الأرض جلب على الفلاح المصري الفقر، فعلى الرغم من ان العثمانيين حرصوا على زراعة الأرض وحرموا ترك أي أرض قابلة للزراعة دون زارعة تحريماً صارماً، وألزموا الكشاف والملتزمين بضرورة مراعاة ذلك، فانهم كانوا يهدفون إلى منع استغلال الملتزمين للدولة وتحصيل أكبر قدر من الضرائب لمصلحة الخزانة (٤٦).

كانت السيطرة على ملكية الأراضي الزراعية تعني عمليات السيطرة شبه التامة على ثروات البلاد، ففضلاً عن أن النسبة الكبرى من الإيرادات تركزت في الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة، فقد كانت تعتمد الأنشطة الرئيسة الأخرى على الإنتاج الزراعي أيضاً، فكان منشأً رئيساً لتلك الأنشطة، إذ قامت الملاحة والنقل الداخلي على نقل الحاصلات الزراعية، كما اعتمدت كثير من الصناعات الرئيسة على الحاصلات الزراعية كمواد خام (٤٧).

انقسمت الأراضي الزراعية في مصر أواخر القرن الثامن عشر وحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر على أربعة اقسام رئيسة، وهي : (أراضي الأحباس) السلطانية، أي الأراضي التي أوقفت وارداتها للعناية بالحرمين الشريفين، وأنيطت إدارتها والإشراف عليها إلى الأوقاف الدينية، ثم أراضي حملت صنف أراضي (الأحباس الأهلية) لتليها (أراضي الملكيات الخاصة) التابعة في عائدياتها لأصحاب السلطة والجاه من أمراء ومتنفذي المماليك وحاشيتهم، وأخيراً القسم الرابع المسمى بـ: (أراضي الديوان) وهي الأراضي المسجلة في ديوان الخراج، والعائدة في ملكيتها لملاك الأراضي من أصحاب الملكيات الكبيرة أو الصغيرة، وقد استحصلت الضرائب من القسم الأخير فقط، بعدما أعفيت الأقسام الثلاث الأولى من أي نوع من الضرائب[٤٨].

كانت الزراعة نوعين، الزراعة الشتوية والزراعة الصيفية، وموسم الزراعة الشتوية هي الشهور الأربعة الأولى (أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول)، وتروى الأراضي في هذا الموسم رياً طبيعياً لاسيما في الصعيد، والمحاصيل التي تنتجها هي القمح والشعير والبصل والكتان والثوم، أما طريقة السقي فكانت تعتمد على الري الطبيعي عن طريق الترع والقنوات[٤٩].

أما الزراعة الصيفية، فتبدأ من شهر نيسان إلى أواخر شهر تموز، ويطلق عليه (قيظي أو صيفي) وكانت محاصيل هذ الموسم تعتمد في ريها على الوسائل الصناعية، وأهم محاصيل هذا الموسم القطن، النيلة، الأرز، القصب، والذرة الصيفية[٥٠].

أولى قانون نامه [٥١] الفلاح اهتماماً كبيراً، ودعا لعدم تحميله أكثر من طاقته، وألا يوقع عليه الجزاء إلا بعد محاكمته أمام القاضي، وعدم التعدي عليه أو ظلمه وحجزه في منزله، وإذا مات فلاح، لا تضم أرضه إلى أراضي الدولة، بل تعطى لورثته إذا كان له ورثة، وإذا ترك فلاح أرضه يعاد إليها قسراً، ويكلف بزراعتها، وأن يرد الكشاف وشيوخ الأعراب كل فلاح هجر قريته والتجأ إليهم، ويعودوا إلى قراهم الأصلية، ولا يؤدي خراج أطيانه إلا في العام التالي، ولا يكلف فوق طاقته حتى لا يؤدي ذلك للهروب ثانية [٥٢] .

ولم يكن ذلك سوى مجرد كلام نظري، لم يطبق وان طبق فكان ذلك في مدة قوة الدولة العثمانية، ولكن بضعف الدولة العثمانية وعجز الإدارة عن ضبط الأمور وإقرارها بدأ الفلاح يتعرض للكثير من الظلم، فكثيراً ما كان يسدد أقساط الضرائب المقدرة على أرضه، ولا يأخذ إيصال السداد بما دفع، فيضطر إلى أدائه مرة أخرى وليس بعيداً عن الواقع أن الفلاح قد يبيع حيواناته من اجل سداد ما عليه من الضرائب [٥٣]، وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة التي حصل عليها المماليك عن طريق الزراعة كونهم كبار الملتزمين يحاولوا، وبصفتهم حكام الولايات أيضاً، اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تطور الزراعة فأهملوا أمور الري وتوزيع المياه أو إقامة القناطر والسدود والجسور، مما أدى إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وطغيان رمال الصحراء عليها، مما أدى إلى قلة الأراضي، مما أثر على المستوى المعاشي وضعفت القوة الشرائية، وهكذا عانت الزراعة إهمالاً شديداً بالرغم من أهمية هذا الحقل الاقتصادي لمصر في تلك المرحلة [٥٤].

على الرغم من مشكلات الزراعة السابقة الذكر، فإن الإنتاج الزراعي، قد حقق أرباحاً نسبية، حسب تحليلات المعنيين باقتصاديات مصر آنذاك، وهي أرباح كما بينوا لا (تتوافق) مع حجم الاستثمار المالي ولا الجهد المبذول، ويبدو هذا واضحاً من خلال الجدول الآتي:

المعدل العام للانفاق والأرباح النسبية لعدد من المحاصيل الزراعية

الزراعات	المصاريف		الإنتاج		صافي الأرباح	
	مديني[٦]	بوطاقة	مديني	بوطاقة	مديني	بوطاقة
القمح البياتي	٧٤	٥١	٢٠	٢٠٠	٣٦	١٤٨
الفول البياتي	٥٥	٣٥	١١	١٦٢	٤٦	١٢٦
البرسيم البياتي	٧٢	١٨	٦٠	١٣٦	٧٨	١١٧
القرطم البياتي	٨٠	١٥٧	٤٥	٣٤٧	٥٥	١٨٩
الذرة النباري	٣	١٠٢	٢٠	١٥٢	١٧	٥٠
النيلة	١٢	٩٦١	–	١٥٠٤	٧٨	٥٤٢
القمح الشتوي	٥٤	١٣٣	٧٥	٢٤١	٢١	١٠٨
الكتان	٣٦	١٦٦	–	٤١٧	٥٤	٢٥٠
أرز مع برسيم	–	٩٠٨	–	١٢٢٢	–	٣١٤
أرز مع قمح	–	٩٤١	–	١٢٠٢	–	٢٦٠

في مصر في القرن الثامن عشر [٥٥]

أما الصناعة وهي الوجه الآخر للنشاط الاقتصادي فقد تُرك أمرها لأصحابها، فأصحاب كل صناعة ينظمونها ويشرفون عليها بواسطة الجماعات التي يكونونها والتي تشبه حالياً (النقابات) ويطلقون عليها لفظ (الطوائف) [٥٦].

هذه الطوائف لم تكن تفكر في الوصول إلى الحكم ونعني بذلك رجال الدين وطوائف الحرف والتجار والملتزمين، أما طوائف الحرف فكانوا يعيشون في حي خاص بهم، ولكل طائفة شيخها الذي يعد مسؤولاً عن أفراد طائفته وتطبيق العرف المتبع بها، وللطائفة نظام خاص للترقية من مرتبة صبي إلى عامل وبعدها إلى معلم، ولا يتم ذلك عشوائياً، وإنما بعد اختبار القدرة الفنية حتى لا تتدهور الحرفة وتقل جودة الإنتاج، وغالباً ما كان العامل يتزوج ابنة المعلم، وهكذا كانت العلاقات داخل الحرفة أبوية في العمل، وأبوية في الحياة الاجتماعية [٥٧].

أدى تدخل الحكام العثمانيين في نظام الطوائف إلى تغييرها عن الغرض الذي شكلت من اجله، وهو التخصص والعمل على رقي الحرف- إلى غرض آخر هو التحكم في الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة التي كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة، لاسيما بعد ضعف الدولة العثمانية [٥٨].

كان هناك عامل آخر أثر بشكل كبير على تراجع الصناعة في مصر، هو إقدام السلطان العثماني بعد مغادرته لمصر على أخذ حوالي (١٨٠٠) من أمهر الحرفيين في عدة مجالات من المهندسين والنجارين والحدادين... الخ، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الكثير من الحرف واندثارها، فضلاً عن ذلك فقد أقدم السلطان على السيطرة على التحف والأسلحة والكثير من الذهب والفضة، الأمر الذي أثر على الجانب الاقتصادي بشكل كبير [٥٩].

كانت الصناعة في مصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة بدائية، يتولاها عدد قليل من العمال، وكان الهدف منها تزويد السكان بما يحتاجونه من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية، أما القوى المستخدمة في إدارة هذه الصناعات فهي القوى العضلية والماشية، وقامت أغلب هذه الصناعات على المنتجات الزراعية التي تزرع في الصعيد مثل صناعة السكر والزيوت والنبيذ وتقطير ماء الورد ... الخ(٦٠).

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر في العصر العثماني هي الصناعات الغذائية مثل: طحن القمح والذرة وضرب الارز والتفريخ والسكر واستخراج الخل وتقطير ماء الورد، والصناعات الكسائية مثل: غزل ونسج الاقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة اللباد والتطريز، ودباغة الجلود وصناعة الأحذية، والصناعات الخاصة بالبناء، مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحدادة والخراطة، إلى جانب صناعات أخرى مثل: صناعة البسط والحصير وصناعة السفن والأسلحة والبارود وصناعة النحاس والصياغة وصك النقود، وكانت غالبية هذه الصناعات تستهلك في المراكز العمرانية حيث يكثر المستهلكون لها (٦١).

أما التجارة فلم تكن أحسن حالاً من الزراعة، ففي العقد الأخير من القرن الثامن عشر، اتسمت التجارة الداخلية بالمحدودية والتراجع عن مستوياتها، حتى ساد عمليات التبادل التجاري بين المدن والقرى المصرية المختلفة (مبدأ المقايضة) بين السلع الحرفية والمنتجات الزراعية، تلبية لمتطلبات وحاجات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي انعكس بوضوح على عمليات التبادل والبيع والشراء (المحدودة) مع تجار الجملة القسم الأكبر من العاملين بهذا النشاط الاقتصادي (٦٢).

انحصرت التجارة الداخلية في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية، والمصنوعات الوطنية وبعض المنتجات المستوردة من الخارج، ومن المدن استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص، الذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد، فكان لكل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوق خاص بها، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتتعامل بتخصص فيها، واشتملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين، والصاغة، والمغربلين، والفحامين، والسروجية، أما خارج القاهرة فقد نشأت أسواق موسمية حول مراكز تجمع الأهالي في المناسبات (٦٣).

وكان معظم التجارة الداخلية في كل منطقة يجري خلال أسواق اسبوعية تعقد في كل المدن والمراكز الزراعية وفيها كانت تستبدل البضائع الواردة من القاهرة بفائض إنتاج الاقليم، بالرغم من إن التجارة الداخلية، والتجارة القائمة بين الأقاليم كانتا مزدهرتين لدرجة ما، فقد كانت تعوقهما عوامل عدة، يقف بمقدمتها تدني المستوى المعاشي لغالبة السكان الذي انعكس بشكل واضح على التبادل التجاري الذي انطبع بطابع واحد(٦٤).

كان هناك عامل آخر أدى إلى تدهور العامل التجاري وهو طرق المواصلات التي تعد عصب التجارة، فالطرق كانت تعاني من الإهمال الواضح، فالعثمانيون لم يواجهوا اية عناية تذكر نحو صيانة الجسور أو تحسين طرق المواصلات البرية، ولولا وجود نهر النيل الذي ربط البلاد ببضعها لصارت مصر عدة ولايات متقطعة الاوصال، وكثيراً ما كانت المواصلات النهرية تتعرض للتوقف بسبب تراكم الطمى نتيجة الاهمال في تطهير الترع، وذلك كله أدى إلى انهيار المراكز التجارية التي كانت الملاحة النهرية والطرق البرية الزراعية وسيلة لتصريف منتجاتها(٦٥).

أدرك العثمانيون أهمية مصر كطريق تجاري وحاولوا العمل على انعاش تجارتها بعدما اصابها من الهبوط لتحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح، فالسلطان سليم بعد انتهائه من فتح مصر رحب بممثلي البندقية، وعقد معهم

معاهدة في شباط عام ١٥١٧ ملخصها ان البنادقة سيعاملون بالعدل والاحترام، ولا تتعرض أشخاصهم ومتاجرهم للنهب والاعتداء، وبأن قنصل البنادقة هو الذي يقضي في شؤون رعاياه طبقاً لقوانين البندقية، مع ضمان شروط خاصة بتسهيل رسو سفن البنادقة في الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة بأن رعايا السلطان سيكونون آمنين في موانئ ومدن البندقية[٦٦].

إلا أن التجارة المحلية كانت على نطاق ضيق ومحدود، بسبب تأخر وسائل النقل والمواصلات وقلة الأمن في الطرقات التي تسير فيها القوافل، وقد حاولت الدولة القضاء على غزوات قطاع الطرق، فعملت على إنشاء الحصون وترميم الموجود منها على طرق القوافل التجارية وطرق الحج، الا أنها لم تستطيع حماية الطرق بشكل كافٍ، وقد أدى هذا إلى انعدام الاستقرار السياسي، وفقر الشعب وانخفاض مستوى الحياة في المجتمع[٦٧].

أما التجارة الخارجية، مع بداية القرن السادس عشر، فقد ضربت ضربة قاصمة باكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر، وتحولت طرق تجارة البحرين الأحمر والابيض والتي تمر عبر مصر إلى الطريق الجديد، طريق المحيطين الاطلنطي والهندي، ولقد ساعد على التدهور المالي والاقتصادي الذي صاحب هذا التحول السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية بعد أن فتحت مصر وأخذت بدورها تعمل على منع المراكب التجارية الاوربية من الدخول شمالاً بعد ميناء جدة ناحية السويس بدعوى ان هذه المنطقة تطل على الاراضي المقدسة الامر الذي ساعد على تدهور التجارة الخارجية[٦٨].

وقد وضعت التجارة الخارجية في أيدي الجاليات التي كان لها وجودها المتميز في مختلف المدن والموانئ العربية، وكان هؤلاء يعيشون في خانات وتحت إشراف قناصلهم، الذين زادت سلطاتهم بحيث كانوا – يحاكمون رعاياهم بالمحاكم القنصلية، وسرعان ما انضوى تحت حماية القناصل عدد من رعايا الدولة العثمانية وبخاصة اليهود الذين امتلكوا زمام التعامل المادي في الدولة لكونهم حلقة الوصل بين التجار والأجانب[٦٩].

بذلك تكونت جماعة اقتصادية داخل الولايات والعاصمة تضم أعداداً كبيرة من التجار اليهود الذين لجأوا إلى اساليب ملتوية للسيطرة على كبار رجال الدولة بالرشوة والمؤامرات وهذا بالتالي أدى إلى تدهور الاقتصاد بالبلاد وهكذا تخلفت الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد العربية[٧٠].

وأبرز السلع المصدرة والمستورة خلال تلك الحقبة الزمنية ، تتضح من خلال الجدول الآتي .

جدول رقم (٢)

أنموذج من تجارة مصر الخارجية أواخر القرن الثامن عشر(٧١)

المادة المصدرة	قيمتها النقدية	المادة المستوردة	قيمتها النقدية
القمح	٦–٧ قرش أسباني	الجوخ	١٨٠–٢٠٠ بارة
الرز	٢٠–٢٢ بوطاقة	الساتان	١٣٠ مديني
الشعير		القطيفة	٢٤٠ مديني
الفول	١٤٠–١٦٠ بارة	التفتار الفلورنسي	٧٠–٨٠ مديني
الزعفران	١٥–١٨ بوطاقة	ورق الكتابة	٢٦٠–٤٠٠ بارة
البن	٣٠قرش أسباني	ورق التغليف	١٤٠–١٥٠ مديني
القطن	٢٥–٤٠ بارة	خشب الصنوبر	٥٠ مديني
العدس	١٨٠ بارة	الحلي الزجاجية	١٠٠٠ بوطاقة
الصمغ العربي	١٥–١٨ فندقلي		
الملح	١٢٠–١٨٠ بوطاقة		
الجلود	٦٠ مديني		
الكتان	٢٥–٥٠ بوطاقة		

أما النقود، فقد كان من بين النقود العثمانية المتداولة في مصر نقود القسطنطينية (إسلامبول) وبعض الولايات المغربية وقد أشارت اليها المصادر التاريخية ووثائق المحكمة الشرعية باعتبارها جزءاً من النقود المتداولة، ذلك أن العلاقات بين ولاية مصر وبين المدينة أو مقر الحكومة (القسطنطينية) كانت تؤدي إلى أن تصب في مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الاخرى، فضلاً عن ان العلاقات التقليدية الحميمة بين مصر وكل من بلاد الشام والمغرب كانت تساعد على انتقال اصداراتها النقدية وتداولها في هذه البلاد(٧٢).

كانت الدولة العثمانية تترك للبلاد المفتوحة الاستمتاع بنظمها مدة من الزمن حتى تستأنس الناس بالحكم الجديد، فتطبق النظم والقوانين العثمانية، ونرى أن الدولة العثمانية سمحت لمصر بالاحتفاظ بالنظم والقوانين الماضية ولم تسع الا لتغيير البعض اليسير منها، فلم يطبق فيها نظام الاحصاء (٧٣) ، ولا نظام التيمار(٧٤) ، وترك لها فيما يخص موضوعنا التعامل بالعملات القديمة مع إدخال شيء من التصحيح فيها(٧٥).

ولم يرسل ولاة مصر إلى العاصمة من دخل الولاية في بادئ الامر شيئاً، ويظهر أن ذلك تقرر عند قدوم الوزير الاعظم ابراهيم باشا الذي جاء إلى القطر بعزم القيام بالإصلاحات، فأنشأ قانون مصر في حينها عام ١٥٢٤م مأخوذاً من نظم قيتباي وفيه بعض التعديلات التي استدعاها الوضع، ومنها الفقرة التي تنظم ضرب السكة مع إرسال الفائض عن المصارف

المحلية بالعملة الذهبية وان يطرح ما جبي منها من نقد فضي على الصرافين وعلى غيرهم من الناس حتى تبدل إلى السكة الحسنة بالسعر الجاري، كما أشار القانون على منع الصيارفة من الطواف في القرى لشراء العملات الذهبية لتحتكرها وقت التبديل وتبيعها بسعر اغلى[٧٦]، والواقع أنه في السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، لم تعرف النقود التي ضربت باسم سليم الأول الا باسم الاشرفي مع تميزها بنسبتها فيقال (أشرفي ذهب عثماني) أو الاشرافي العثماني ضرب الخندكار بينما تذكر النقود الأشرفية المملوكية ملحقة بأسماء السلاطين المصدرين لها كالأشرفي ابرسبيهي (بارسباي) واشرفي القايتبهي (قايتباي) والأشرفي الغوري، بل ان انصاف الدراهم الفضية كانت تعرف أيضاً بالاشرفي، وكان يقال لها في هذه الحالة أشرفي فضة[٧٧].

سكت النقود الذهبية العثمانية وفق عدة طرز، أقدمها طراز الزرمحبوب الذي عرف أيضاً بالشريفي والسلطاني وهو يتميز بكتاباته النسخية التي تشغل وجهي القطعة في سطور افقية، وكان هذا الطراز يحمل اسم السلطان على الوجه وعبارة (ضارب النضر) على الظهر ثم ظهرا صيغة جديدة في عهد مراد بن سليم (الثالث) [٧٨] على الدنانير المضروبة في مصر وهي صيغة (سلطان البرين وخاقان البحرين)[٧٩] وتناوبت هاتان الصيغتان فيما بينهما احتلال كتابات الظهر في النقود الذهبية المضروبة بطراز الزرمحبوب أو الشريفي[٨٠].

وفضلاً عن تداول النقود العثمانية، فقد عرفت مصر تداول عدة أنواع من النقود الأخرى، من بينها نقود المماليك الذهبية والفضية التي استنكر العثمانيون نقش آيات القرآن عليها، واتخذوا ذلك مسوغاً لمحاربة دولتهم، ثم وجدت النقود الاوربية ومن أهمها دوكات البندقية المعروفة بالبندقي والاسكود الاسباني الذي عرف بالكرونة أو القرونة وأيضاً بالمغربي الاندلسي، كما عرفت مصر النقود الفضية الثقيلة وعلى رأسها نقد البندقية الفضي (قروش بنادقة) والريال الهولندي (أو كلب) والريال الاسباني (المشط أو المغربي) وتالير الامبراطورية الرومانية المقدسة الذي اشتهر باسم أبي طاقة[٨١].

وقد اصيب الاقتصاد المصري بضربات قاصمة ، منها التلاعب بالعملة حين لجأ السلاطين والولاة إلى سحب العملات المعدنية والذهبية والفضية وإصدار عملات تناسب قيمتها المعدنية سعرها الالزامي، ومنها كذلك ان المماليك لم يستثمروا الأموال التي تكدست لديهم بل صرفوها في حياة الترف واقامة القصور والعمائر، ومنها عدم استقرار الامر بسبب المعارك الطاحنة بين فئات الجند وتنازع البكوات المماليك ونهب الاسواق والدكاكين والقرى وازدياد نشاط القرصنة[٨٢].

المبحث الثالث

ملامح الحياة الاجتماعية في مصر في العصر العثماني

اتسمت مكونات المجتمع المصري خلال القرن الثامن عشر بالتباين الشديد بين مكوناته الأساسية من فئات وشرائح سواء أكانت داخل المدن أو الأرياف، وأطراف البلاد من واحات وصحاري، فأغلب المدن المصرية احتل المماليك الصدارة في حكمها، ولاة وامراء إلى جانب قادة الحاميات والجند فيها، وقد امتاز هؤلاء بسطوتهم وتفردهم بإدارة شؤون البلاد سياسياً وإدارياً من جهة، واستحواذهم على مقدراتها وثرواتها من جهة أخرى، وهو ما انعكس على نظرتهم (الاستعلائية) للمصريين لاسيما من أبناء الريف منهم[٨٣].

كانت طبقة المماليك من بقايا حكام العصرين المملوكيين (البحرية والبرجية)والذين كانوا في أول الفتح العثماني يشتركون في الحكم من خلال معاونة الوالي العثماني، ومن خلال حكمهم للمديريات في الأقاليم خارج العاصمة، ثم تبدل

الوضع وأصبحوا القوة المحركة الرئيسة في البلاد مع ضعف الدولة العثمانية وضعف ممثلها الباشا، بل وصل الأمر إلى محاولة استقلالهم بالحكم في مصر[٨٤]، حتى أن بعض المؤرخين يعتبرون المماليك البحرية قد شكلوا حكومة ثالثة، فبعد الحكومة الاولى للماليك البحرية التي حكمت من منتصف القرن الثالث عشر إلى أواخر القرن الرابع عشر، وتلتها الحكومة الثانية للماليك البرجية أو الجركسية، من اواخر القرن الرابع عشر إلى الفتح العثماني في أوائل القرن السادس عشر، ثم الحكومة الثالثة هي المماليك العثمانية التي كانت لها السيطرة الفعلية في البلاد منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الحملة الفرنسية على مصر نهاية القرن الثامن عشر[٨٥].

كان المماليك التابعين (العبيد السود من أفريقيا) يرتدون الزي العسكري ومسلحين بزوج من المسدسات، وسيف وخنجر وفي أثناء المعارك كان كثير من المماليك يرتدي خوذة مفتوحة ودرع مجدول من حبال الصلب وخيولهم منتقاة من الخيول العربية الأصيلة، وبعد أن يتلقى العبد تعليماً جيداً فأنه يرتقي إلى درجة مملوك[٨٦]، ويتسلم من استاذه حصان وأسلحة وملابس ويعاد تجديد هذه العهدة كل سنة في شهر رمضان، والمماليك مشهورين بحب المال، وكان العديد منهم يحصل على مناصب من الباب العالي مثل شيخ البلد أو حاكم المدينة – الدفتر دار[٨٧].

وقدر عدد المماليك المقيمين في القاهرة في القرن الثامن عشر بحوالي ثمانية آلاف وخمسمائة من البيكوات والكشافين والمماليك العاديين، هذا بخلاف المماليك المنتشرين مع الحكام خارج القاهرة، ولم يمتزج المماليك بالسكان الاصليين ، بل عاشوا مترفين في معزل عنهم وغالى المماليك في ابتزاز الأموال من الاهالي، وانغمسوا في الترف[٨٨].

أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الاقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس، وكانت تمثل قطاعاً مهماً من البرجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع، بل وشكلت في الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة، ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الاسلامية العريقة) ودور مصر في العالمين الاسلامي والعربي[٨٩].

كانت الوظيفة الأولى والأساسية للمؤسسة الدينية هي تعليم كل طبقات المجتمع (بما في ذلك المؤسسة الحاكمة) على العادات الفكرية وأسس التصرف والحكم على الأمور انطلاقاً من مبادئها، أما الوظيفة الثانية كانت تنشئة مجموعة من العلماء والمعلمين الذين سيحمون بعلمهم المبادئ التي وجدت المؤسسة الدينية على اساسها، كما يكسبون بأخلاقهم الحميدة في الحياة احترام الناس ومحبتهم[٩٠].

لقد تمتع علماء الدين المصريون بمكانة اجتماعية واقتصادية ودينية ووظيفية بين الحكام والمحكومين، واستمر المصريون في عملهم دون ازعاج من جانب الحكومة العثمانية التي كانت تحترم مكانة العلوم الدينية عند المصريين، فقام العلماء بوظائفهم، فهم سدنة المعايير والقيم الدينية، والتقاليد ، كما أنهم المحافظون على الاستقرار الاجتماعي والوحدة، كما أنهم كانوا يقدمون نخبة متعلمة قامت بدور المتحدث نيابة عن الناس وعملوا كوسطاء بينهم وبين من يحكمونهم[٩١].

ووجد من بين المصريين من تولى اعلى المناصب القضائية في الدولة العثمانية مثل القاضي أبو السعود عبد الرحيم عبد المحسن إذ تولى قضاء القضاة في الشام ثم قضاء القدس ثم بعد ذلك قضاء بروسة وأدرنة وقسطنطينية وأعطى أخيراً رتبة قضاء العسكر بالأناضول، ويتضح من هذا ان الدولة العثمانية لم تمنع احداً من رعاياها المسلمين من الوصول إلى أعلى المناصب القضائية في الدولة اذ حصلوا على التعليم الذي يسمح لهم بذلك[٩٢].

وإلى جانب العلماء، وجدت طبقة أخرى اكتسبت احتراماً من أهل الحكم العثمانيين والمماليك ومن أهالي البلد على حد سواء، أولئك هم طبقة السادات والأشراف[٩٣]، ويسكن مصر عدد من الأشراف الذين يرجعون بنسبهم للإمامين الحسن والحسين(عليهما السلام)، وكان يقطن القاهرة عدد كبير من الاشراف الحسنيين والحسينيين، وكانت هناك طائفتان من السادات طائفة السادة الوفائية والسادة البكرية، وكانت للأشراف والسادات مكانة دينية لدى فئات مجتمع القاهرة، ولدى الفئة الحاكمة[٩٤].

لقد حظى اشراف مصر شأنهم شأن الاشراف في غيرها من البلاد الاسلامية، بالاحترام لأسباب دينية، وكثيراً ما كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية رفيعة، وامتيازات اقتصادية، إذ كان ريع العديد من القرى يتحول إلى وقف فيحقق دخلاً يوزع على الاشراف، ولم يكن الاشراف يحاكمون سوى أمام نقيب الاشراف، وكانوا يوضعون في زنزانة منفصلة، حتى حين كان أحد الاشراف يتم اعدامه، كان يلقى معاملة افضل من تلك التي يتلقاها مسلم من عامة المسلمين[٩٥]، أما الطبقة الأخرى، هي طبقة التجار وهي قطاع من البرجوازية المصرية النامية، وشغلت هذه الطبقة حيزاً كبيراً في المجتمع، وكانت أغنى طبقات المجتمع، وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري، ومن ابرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرابي الذي كان عظيم الثراء، كما أعد أحمد المحروقي [٩٦] نموذجاً لهذا القطاع من البرجوازية المصرية[٩٧].

وبدأت القاهرة تشهد نوعين من المشتغلين في العمل التجاري هما: فئة اعيان التجار، وفئة الشركاء في العمل التجاري، وظهرت في القاهرة في العصر العثماني، بعض الأسواق ومن اشهرها: سوق طولون، سوق أمير الجيوش، سوق باب اللوق السعيد، سوق الفحامين، سوق الجملون، سوق خان الخليلي، سوق البابلي، سوق خط الجامع الازهر، سوق الشرب، سوق الغورية، سوق الوراقين، سوق الدجاجين، سوق الصياغة، سوق الغزل، ...الخ، من هذه الاسواق الكبيرة[٩٨].

وكانت القاهرة أكبر مركز للتجارة في مصر، وكان لها ميناءان مهمان على النيل، وهما مصر القديمة وبولاق، وشغلت الاسواق جزءاً من مدينة القاهرة، ويتجمع عادة اصحاب كل حرفة في ناحية واحدة، فهناك سوق الغورية وتباع الشيلان الكشمير والاقمشة الحريرية والاتيال (الاجنبية) وسوق الاشرافية يباع فيها الورق، وسوق خان الخليلي ويشغله الجواهرجية وتجار النحاس والسجاجيد، والحمزاوية نجد تجار الجوخ وفي سوق السلاح نجد تجارة الاسلحة، وفي الجمالية نجد تجار البن والطباق، وفي وكالة الجلابة توجد تجارة الرقيق[٩٩].

أما السويقات، وهي تصغير لكلمة سوق، فمن أشهرها: سويقة الحمام، سويقة أبي الوقا، سويقة المظفرية، سويقة السباعين، سويقة الفسقية، سويقة الخلافة، وأصبحت الاسواق بمثابة منظمات تجارية لها ادارتها الخاصة، والمسؤولة عنها أمام السلطة، فكان لكل شيخ مسؤول عن ادارته ، له وكيل ينوب عنه في حال غيابه، وكانت كتابة وتسجيل كل ما يمر به الشيخ أو الوكيل، يقوم بجمع الاعانات التي تقرر على تجار السوق، وكانت هذه الادارة مسؤولة عن انتظام العمل[١٠٠].

ويمكن الوقوف على طبيعة التركيب السكاني للقاهرة وتصنيف الأعمال والمهن كما مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

التركيبة السكانية للقاهرة خلال القرن الثامن عشر [١٠١]

ت	التركيبة السكانية	الأعداد مقدرة بالآلاف
١	جهادية ومماليك	١٢
٢	ملاك وفيهم العلماء	٦
٣	تجار الجملة	٤
٤	صنّاع ورؤساء حرف	٢٥
٥	صغار التجار	٥
٦	قهوجية القاهرة فضلاً عن بولاق ومصر القديمة	١،٣٥٠
٧	سقائون وخدم وأتباع وجواري	٣٠
٨	عمال وحمّالون	١٥
٩	نساء	١٢٦
١٠	أطفال / ذكور واناث	٧٥

أما الطائفة الأخرى، فمنهم الحرفيون والصناع، وتعد طوائف المهنيين والحرفيين والصناع هي اللبنات التي تكونت منها المدينة في العصر العثماني، حيث كانت الطوائف تنظيمات اجتماعية تتكون من مجموعات تحكم نفسها بنفسها ولا تخضع الا للسلطة الحاكمة التي يباشرها الحكام وضباط الامن والقضاة[١٠٢].

وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة، لها شيخ تخضع لسلطته وينوب عنها لدى الحكومة، ويتولى شؤونها، وكان منصب شيخ الطائفة وراثياً في بعض الأسر، وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء، يختارهم حكام المدن التي يقيمون بها أو السلطة العليا، وكان الصناع يعرفون باسم (المعلم) أو (الأسطى) ويلحق به عدد من الصبيان واذا اراد الصبي ان يصير معلماً، يجب أن يصل إلى درجة من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص[١٠٣].

إن التنظيم الطائفي أصبح تنظيماً اجتماعياً واقتصادياً وأصبحت الحرفة الواحدة منظمة اجتماعية واقتصادية شبه مستقلة لها دستورها القائم على العادات والتقاليد الموروثة ولها شيخها الذي يتولى العلاقة بين الطائفة والحكومة، وكان السبب في هذا التنظيم هو المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة داخل نطاق معين أو أسرة أو اسرات معينة[١٠٤].

حرصت بعض الطوائف أن يكون لها اعتماد مالي يساهم اعضاء الطائفة به بشكل اسبوعي أو شهري وبإشراف مباشر من قبل شيخ الطائفة، ويتم استخدام هذه الاموال لأغراض دينية مثل الاحتفال ببعض المناسبات الدينية، ولمساعدة بعض الاعضاء في حالة مرضهم، فضلاً عن الانفاق في جنازة بعض الاعضاء الفقراء في حالة وفاتهم[١٠٥].

من المظاهر البارزة التي يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية ولاء الفرد داخل المجتمع كان موجهاً نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي اليه، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة)[١٠٦].

أما الفلاحون، فقد كونوا فئة مهمة وكبيرة في ذات الوقت في المجتمع المصري، وكانوا يسكنون بقرى خاصة، اختلف المؤرخون بتحديد عددها وعددهم بذات الوقت فقد ذكر (جومار)[١٠٧]، ان عدد القرى أبان الحملة الفرنسية حوالي (٢٩٦٧) قرية، في حين قدر عددهم بأكثر من ذلك استناداً لبعض العلماء الذين حاولوا رسم خريطة لمصر مع الحملة الفرنسية فذكروا ان عددهم (٣٥٥٤) قرية، أما محمد شفيق غربال فقد قدرها بناء على تخمين حسين أفندي الروزنامجي بـ(٣٩٢٠) قرية، حيث قدر الوجه القبلي، سبعة اقاليم، والوجه البحري سبعة اخرى، ويضم كل اقليم (٢٨٠) قرية، وقد بلغ متوسط عدد سكان القرية (٥٣٤) نسمة، فيصبح سكان القرى من الفلاحين نحو مليونين ومائة الف نسمة تقريباً[١٠٨].

كان أغلب السكان خارج المدن من الفلاحين، وكانت عليهم مهام كثيرة، تتمثل في تقديم المحصولات التي يزرعونها ، وخاصة الغلة والأرز إلى السلطات، بينما غذاؤهم يتشكل اساساً من البصل والأذرة التي يصنعون منها خبزهم[١٠٩].

عاش الفلاحون على الأرض التي يزرعونها وليس لهم فيها سوى حق الانتفاع، فليس لهم على الأرض بيع أو شراء، وفي مقابل ذلك تحمل الفلاحون وهم الشريحة الأكبر عدداً والاضعف تنظيماً في القوى العاملة المصرية العبء الأعظم في دفع الضرائب التي تسد حاجة المماليك والأتراك[١١٠].

وتعرض الفلاح، وهو أغلبية المجتمع المصري، لعسف الملتزمين واضطهاد البكوات والكشاف وعبث الجند، وكثيراً ما كان يمر اولئك الرجال المسلحون فيعتركون في اجزاء من الارض التي يزرعها، ويعتدون على حاصلاته وماشيته، وهو لا يستطيع لذلك العدوان دفعاً، فعاش الفلاح على الكفاف [١١١].

تحملت هذه الطبقة متاعب كثيرة وفرض عليها كثير من المظالم، مما اضطر بعض ابنائها لهجرة قراهم، والبحث عن أماكن اخرى للحصول على ما يكفي معاشهم، على الرغم من أن الفلاح كان محب لأرضه، ولكن وقوعه في القرن الثامن عشر تحت ضغوط وظروف معينة، جعله يهجر قريته إلى قرية اخرى، أو إلى المدينة للحصول على قوت عيشه[١١٢] .

بعد الفلاحين يأتي العربان، وقد انتشرت هذه القبائل مع بدء قدومها في صحراء مصر ، ولما كانت الصحراء تحيط بوادي النيل حيث تتدفق مياهه وتنتشر فروعه وتحيط به الخضرة من كل جانب، فقد أغرى ذلك القبائل على النزول إلى الاراضي الزراعية حيث الرزق الوفير والحياة السهلة[١١٣].

ومع مجيء العثمانيين كان مجتمع العربان ما زال محتفظاً بالكثير من سماته البدوية، فالمنطقة التي تقطنها القبيلة ملك مشترك لأفرادها، وإذا كانت أرضها قفراً رملياً سيقت فيها القطعان من دون قيود، وإذا كانت أرضاً خصبة استزرعوها بواسطة الفلاحين أو أسرى القبيلة وعبيدها ومواليها وخدمها واقتسم نتاجها بين عائلات القبيلة اقتساماً عادلاً [١١٤].

تذكر الوثائق أن بعض العربان الذين كانوا يعيشون حول القاهرة، استوطنوا القاهرة ومن أشهر العربان الذين استقروا بالقاهرة، عربان النجمة وكان استقرارهم حول منطقة باب الشعرية، ولكن هؤلاء العربان ظلوا على حياتهم وطباعهم البدوية بالرغم من أن الوثائق تذكر عنهم عبارة (القاطنون بالقاهرة) لكنها في الوقت نفسه تذكر دائماً صفة (البدوي) ولم يندمجوا في المجتمع، فلا تزاوج ولا اختلاط مع فئات المجتمع [١١٥].

أما عن موقف العربان تحت الحكم العثماني، فمع أن السلطات العثمانية عملت منذ بداية حكمها على استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية، كما ان قانون نامة سليمان اشار في كثير من المواضع إلى السلطات التي منحها لمشايخ العربان في مناطقهم، اتقاء لشرهم وتفادياً لتمردهم، لكن يبدو أن الموقف العدائي إزاء السلطات الحاكمة، كان قد تأصل في نفوس هؤلاء العربان(١١٦).

كانت قدرة العربان على تحدي سلطات الدولة تأتي من إمكانية تحركهم السريع وتغيير أماكن إقامتهم، فضلاً عن امتلاكهم للخيول وهي القوة الضاربة في جيوش ذلك العصر، ويذكر علماء الحملة الفرنسية ان قبائل العربان كانت تختلف فيما بينها من حيث امتلاكها للخيول ومن ثم قدرتها على إعداد الفرسان القادرين على تحدي الدولة وفرض سطوة القبيلة على الاقاليم المختلفة(١١٧).

على الرغم من ذلك فأن السلطات العثمانية ظلت مستمرة في تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية، ولعل ذلك يجدي نفعاً على المدة القريب، تذكر المصادر أن السلطان العثماني سليمان القانوني، أرسل في عام ١٥٢٠م خلعاً لمشايخ العربان في الصعيد والوجه البحري البارزين منهم والثانويين، وأقر بعضهم في مشيخة بعض الجهات لاسيما في الصعيد، إلا أن هذا الأسلوب لم يجد مع العربان نفعاً (١١٨).

وقد استمرت فتن العربان طوال العصر العثماني، وكان منها ما يستدعي من والي مصر أن يجهز لها جيش يضم كل الفئات العسكرية من الأغوات وغيرهم، كما حدث عام ١٦٨٩ أثناء تمرد ابن وافى زعيم عربان المغاربة بالهنسا في الصعيد، كما هدد العربان مدينة القاهرة نفسها، إذ ملك أولاد حبيب باب النصر مما اضطر سكان القاهرة إلى دفن موتاهم في المقابر المجاورة لبركة الأزبكية (١١٩).

ويبدو أن الدولة العثمانية قد أصبحت تضيق ذرعاً بكثرة تمردات العربان وبقيامهم بعمليات السلب والنهب في كثير من مناطق الريف بصورة متتالية، مما أدى إلى تعطل السفر والاتصال بين المناطق في كثير من الجهات، وكثرة شكاوى الفلاحين ضد العربان، وما يرتكبونه من أعمال سلب ونهب، لذلك نجد إشارات إلى توالي الخطوط الشريفة من السلاطين العثمانيين إلى ولاتهم في مصر، يحثونهم فيها بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان وأسرهم وإجلائهم عن أرض مصر (١٢٠).

لقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن اصبحت الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فإلى جانب الطوائف الإسلامية، كانت طوائف أخرى غير مسلمة مثل: الروم الأرثوذكس، والأرمن، والأقباط، والموارنة، والكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من المسحيين واليهود، وتحدد موقف الدولة العثمانية اتجاههم من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (١٢١).

وقد اعتمد العثمانيون التبعية الدينية كأساس للتقسيم الإداري وكانت كل من الفئات الدينية تسمى ملة، وكانت أكبر ملة الإسلام، وملة الروم الأرثوذكس، وعد الأرمن واليهود من جملة الملل، وكانت جميع الملل غير الإسلامية مقسمة إلى طوائف دينية لكل طائفة رئيس من أبناء الطائفة يقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لأتباع هذه الملة وفقاً لقوانينها دون تدخل من الدولة، وهكذا منح نظام الملل الرعاية لغير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً (١٢٢).

هناك ثلاث عوامل حددت الأوضاع الاجتماعية لأهل الذمة في مصر في العصر العثماني، وأولها: الشريعة الإسلامية التي قررت لأهل الذمة حرية العقيدة والعبادة طالما قد دفعوا الجزية، وثانياً: التراث والتاريخ المصري قبل الفتح العثماني، فقد

شارك اليهود والنصارى المصريون في أحداث عصر السلاطين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مشاركة إيجابية، وثالثاً: سياسة التسامح التي اتبعتها الدولة العثمانية مع أهل الكتاب [١٢٣].

كان أهل الذمة من النصارى، واليهود، يمثلون شريحة هامة من شرائح أو فئات المجتمع القاهري، وكانت هذه الفئة تقصر نشاطها على أعمال التجارة لاسيما في المجوهرات والأعمال المالية، وأعمال الصيرفة، وفي معظم حالات غش العملة نجد ورائها الصيارفة اليهود [١٢٤].

كان المماليك يعهدون بالوظائف إلى الأقباط، فحازوا في هذا الميدان ثقة الحكام وارتفع رؤساء المباشرين من الطبقة الوسطى إلى الطبقة العليا وهي الخاصة بكبار الأقباط فكان المعلم رزق[١٢٥]، بمثابة وزير مالية الدولة في عهد علي بك الكبير، وكان أيضاً أمين سره وكبير مستشاريه في شؤون الدولة، وكان المعلم غالي كاتب محمد بك الألفي قبل قيامه برئاسة المباشرين في عهد محمد علي، وكان هؤلاء المباشرين موضع ثقة الحكام والولاة فسلموهم إدارة مصالحهم وأشغالهم وحساباتهم [١٢٦].

كانت معظم الطوائف الذمية التي انضوت تحت الحكم العثماني طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكس هي: الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية في استانبول، وكنيسة الإسكندرية التي تضم إلى معتقدها في الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الأقباط، والكنيسة المارونية في سوريا وتضم أصحاب الطبيعتين في كل من سوريا ولبنان، وأخيراً اورشليم التي تعد المسيح ذا الطبيعتين، وعلى الرغم من خضوع أربع بطريركيات لسيادة الدولة، إلا أنه لم تقع أي خلافات [١٢٧].

وللأقباط مدارس عدة ولكنها للذكور فقط، أما الإناث فقد كان القليل منهن يستطعن القراءة وهن تتلقين مبادئ التعليم بالمنزل، ويتعلم الأولاد مزامير داوود والإنجيل ورسائل الرسل باللغة العربية، وكان الأقباط في مصر عند مطلع القرن التاسع عشر يعدون أقلية لذلك كان يوجد نوعاً من التميز أو التفريق بينهم وبين الأهالي، فهم يرتدون زيًا خاصًا بهم له ألوان محددة ويقطنون أحياء خاصة بهم في القاهرة [١٢٨] .

أما عن اليهود فقد شكلوا إحدى الملل المهمة، وعلى الرغم من قلة عددهم فقد قاموا بدورهم في حياة البلاد التي عاشوا فيها، هذا الدور الذي أدى إلى علو مكانتهم التي حضوا بها لدى سلاطين الدولة في السنوات الأولى من حكمهم [١٢٩].

وأما عن أعمالهم فقد اشتهر أغنياؤهم بتسليف النقود بالربا الفاحش وغيرهم يزاولون بيع الأمتعة القديمة أو يتدخلون بين الباعة والمشترين لأداء مهمة السمسرة أو يعملون بالصاغة ويعمل بعضهم بالبقالة وبيع الفاكهة والقليل منهم يحترف التجارة[١٣٠].

وتكشف الكثير من المصادر العبرية والإسلامية، إن أعداد كبيرة من يهود مصر عملت منذ منتصف القرن الخامس عشر في مجالي التجارة والالتزام ومن ثم فلا غرابة من ان غالبية اليهود قد أقاموا بالقرب من المراكز التجارية المهمة، لاسيما في المدن الساحلية والمدن المطلة على النيل[١٣١].

كما كان يوجد في القاهرة فئة من الأجانب التجار والقناصل، وكانوا يتعاملون مع فئات المجتمع القاهري في مجالات التصدير والاستيراد، فنجد في وثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر إشارات إلى الإيطاليين ولاسيما البنادقة والجنويين والفرنسيين والأرمن منذ بداية العصر العثماني، وكانوا يتعاملون مع التجار المحليين وكان القنصل يتدخل إذا حدث خلاف

حول أنواع بعض، ثم نجد في القرن الثامن عشر التجار والقناصل الإنجليز، وكانت علاقات هؤلاء تقوم على الاحترام المتبادل(١٣٢).

كما وجدت جاليات أوروبية في مدينة الإسكندرية، اشتركوا في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، سواء في التجارة أو الصناعة أو الحرف أو قطاع المال، فقد تعامل الأوربيون في مدينة الإسكندرية في الفلفل الأسود والزنجبيل، وكان يتعاقد التجار الفرنسيون مع أحد التجار المحليين على توريد كميات كبيرة منها، وحدد الوزن والمبلغ الذي يدفع، وجوزة الطيب يتعاقد أحد البنادقة مع بعض المغاربة في المدينة، وكان يفرض عليه رسوم مخصصة (١٣٣)، لطائفة مستحفظان(١٣٤).

فضلاً عن ذلك وجدت الجالية المغربية التي كانت أبان الحكم العثماني قوة لا يستهان بها ولها دور في توجيه النظام الإداري ويرجع ذلك إلى ثراء هذه الجالية من ناحية وإلى انتماء كثير من أفراد هذه الجالية إلى أوجاقات الحامية العثمانية للتمتع بامتيازاتها المادية والأدبية (١٣٥) .

إن الدور الذي أداه المغاربة في الحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني كان دوراً إيجابياً، نتيجة للنفع الاقتصادي الذي عاد على المجتمع المصري من وراء هذا النشاط، فقد اشتغل المغاربة بالمتاجرة في جميع انواع السلع التي كانت رائجة، وتمثل عصب الاقتصاد في ذلك العصر لاسيما تجارة وعصر الزيوت، وكانوا يمارسون نشاطهم بوكالة الزيت ببولاق، ويكاد يجزم بأن هذه التجارة كانت حكراً على المغاربة، ويعود ذلك لجودة نمو أشجار الزيتون في بلاد المغرب العربي(١٣٦).

كما وجدت جالية من السوريين في مدينة الإسكندرية كانت تعمل في تجارة القمح والدقيق وفي المواد الغذائية مثل الجبن، والعسل، والتمر، والزبيب والزبد، والفلفل الأسود، والبن، فضلاً عن عملهم في تجارة اللحوم، وتجارة الأغنام، وتجارة الجمال، وتاجروا في الجلود والأقمشة والمنسوجات، وفي الحديد، والمنسوجات الحريرية، وعملوا في تجارة الورق، وكذلك تجارة الخشب، وتعاملوا بالبيع والشراء في المراكب (١٣٧).

ولم يقتصر عمل السوريين على التجارة بل اشتغلوا أيضاً بأمور المال وحساب المكوس والضرائب (١٣٨).

وكما كان التعامل بالشراء ودفع الثمن فوراً، كان هناك التعامل بالآجل سواء بتقسيط كل المبلغ أو دفع جزء وتقسيط الباقي بعد مدة معينة (١٣٩).

فضلاً عن الجاليات الأخرى كانت هناك جالية ليبية في مصر، إذ تولى الليبيون بعض المناصب، مثل إشراف بعض الطرابلسيين مع بعض التوانسة من سوسة على رواق المغاربة بالأزهر، وكانت مهمتهم مراعاة مصالحهم وإذا تقاعسوا عن أداء واجبهم يعاقبوا بعد أخذ رأي علماء الأزهر، واتضح انهم قاموا بعملهم على أكمل وجه، والدليل على ذلك انهم نالوا رضى أهل الرواق، اشتغل بعضهم من المجاورين بالجامع الأزهر مقرئاً بأحد المساجد، وفي مثل هذه الحالة يقوم بقراءة أربعة أجزاء كل يوم من القرآن الكريم مع الدعاء لصاحب الوقف الخاص بذلك (١٤٠).

أما حياتهم الاقتصادية فقد تنوعت في الأنشطة الاقتصادية كافة فتاجروا في الأحرمة المغربية وعملوا في مجال القروض، واحترفوا بعض الحرف مثل الدلال والحراسة، أما حياتهم الاجتماعية، فقد تمثلت في نواحي عديدة مثل : الزواج، والطلاق، ومعاملاتهم اليومية وتركاتهم وغير ذلك من جوانب الحياة الأخرى (١٤١).

الخاتمة:

وبعد : فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ، وهي كالآتي :

- أثرت السيطرة العثمانية على مصر في مختلف جوانب الحياة ، فعلى صعيد السياسة كان أساس الإدارة العثمانية في مصر قانونان : أولهما : ما وضعه السلطان سليم الأول عام ١٥١٧، وسماه (ترتيب الديار المصرية) وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقواعد العامة تحدد اختصاصات الأجهزة والدوائر واللجان الحكومية المختلفة، وثانيهما : ماجاء على يد السلطان سليمان القانوني وسمي (قانون نامه) الصادر عام ١٥٢٥، وهو القانون الأساسي لحكم مصر ومنه استمد الجهاز الإداري أصوله .
- على الصعيد الإقتصادي انحطت الزراعة والتجارة ، فقد أدى انحطاط الزراعة إلى انخفاظ مستوى المعيشة وضعف القوى الشرائية ، فتضاءلت أهمية السوق المحلية لقلة الإستهلاك ولإنعزال مصر عن السوق الدولية ، وتوقف النمو الصناعي تبعًا لذلك ، أما الصناعة فقد أصابها الإنتكاس وأصبحت لا تمثل إلا دورًا ثانويًا وضئيلًا بالنسبة للدخل القومي وذلك لإنعزال مصر سياسيًا وفكريًا واقتصاديًا ، فضلًا عن عدم قيام العثمانيين بالمشاريع الاقتصادية اللازمة للنهوض بالصناعة وتطورها ، وبطبيعة الحال ونظرًا لإهمال الزراعة والصناعة ، تأثرت التجارة وأصبحت حياة المجتمع قائمة على الاكتفاء الذاتي ، فضلًا عن إهمال طرق النقل والمواصلات .
- أما على الصعيد الإجتماعي فقد كان التغيير بطيئًا في مجتمع حديث مثل المجتمع المصري ، ذلك أن إيقاع الحياة وطريقتها والتراكيب الاجتماعية كانت في نهاية الحقبة العثمانية تمامًا كما كانت عليه في البدء، لذلك فإن التغيير الاجتماعي قبل القرن التاسع عشر كان محدودًا .

هوامش ومصادر البحث

(١) سليم الاول (١٥١٢- ١٥٢٠): ولد في مدينة أماسيا وكانت أمه عائشة خاتون وهي ابنة علاء الدولة حاكم إمارة دلفار، اعتلى الحكم عام ١٥١٢ ولم يكن اعتلائه قد تم بهدوء وبصورة سلمية، فقد خاض صراعًا مريرًا مع أخوية أحمد وقورقود الذين نازعاه على العرش وقد كان عمره حينها (٤٢) سنة ، وهو أصغر أولاد السلطان بايزيد الثاني وقد قدر له أن يستلم السلطة، وعندها عرض على أخيه أحمد حكم قونيا لكن الأخير كان يطمح بمنصب اكبر بكثير، فقد أعلن نفسه سلطانًا على الأناضول لكن السلطان سليم اتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء عصيان أخيه ، توفي في ٣٠ أيلول عام ١٥٢٠ للمزيد ينظر : جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية ابان حكم السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية،جامعة الموصل ٢٠٠٤؛ عيسى الحسن، الدولة العثمانية (عوا مل البناء وأسباب الإنهيار) عمان، ٢٠٠٩ ، ١١٩ .

(٢) عمار محمد علي حسين الطائي، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨- ١٨٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٤) محمد بن السرور البكري الصديقي، النزهة الزهية في ذكر ولاه مصر والقاهرة المعزية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١.

(٥) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج١، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٤، ص٢.

(٦) أحمد فؤاد متولي ، الفتح العثماني للشام ومصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ، ١٩٩٥، ٢٣٤ .

(٧) خاير بك : هو أحد أمراء السلطان الغوري، عين واليًا على مصر مكافأة له على خيانة سيده واطلاعه العثمانيين على ضعف المماليك وعلى خير الطرق في الإستيلاء على مصر مصطفى الصفوي القلعاوي، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٥ .

(٨) ناصر الأنصاري، تاريخ أنظمة الشرطة في مصر، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٨٣–٨٤ .

(٩) محمد بن السرور البكري الصديقي، المصدر السابق ، ص١١؛ أحمد فؤاد متولي، المصدر السابق ، ص٢٣١ .

(١٠) أحمد عوف ، أحوال مصر من عصر لعصر، دار العربي للنشر والتوزيع ، د.ت ، ص٩١ .

(١١) الهوارة : تلك القبائل التي هاجرت إلى مصر من المغرب في عهد الفاطميين الذين شجعوا هجرة قبائل المغرب إلى مصر، وقد استقر المهاجرون في الجانب الغربي من مصر، غربي الدلتا، البحيرة، الفيوم، وفي معظم الجهات الغربية من الصعيد، وأصل تسميتهم ترجع إلى هوار بن المثنى من حمير اليمن ليلى عبد اللطيف أحمد ، الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م ، ١٩٨٧ ، ص٢٦ .

(١٢) ناصر الأنصاري، مصدر سابق ، ص٨٤ .

(١٣) علاوي عباس عبد ، عبد الرحمن الجبرتي ومهجه في كتابة التاريخ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧ ، ص٣٦ .

(١٤) حسن عثمان، المجمل في التاريخ المصري، مطبعة مصطفى الحلبي واولاده، مصر، ١٩٤٢، ص٢٤٨ .

(١٥) ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١٩٩ .

(١٦) قسمت مصر إلى ست أوجاقات عسكرية في بادئ الأمر هي : الجونوليان، التفنيكان، الجراكسة، المستحفضان ، العزبان، الجاوشان ، ثم أضيف سابقًا في عام ١٥٥٤ أوجق سمي المتفرقة أحمد السعيد سلمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٩٤–١٩٦ ؛ مصطفى الصفوي القلعاوي ، المصدر السابق، ص ص ٧١–٧٤ .

(١٧) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(١٨) عمار محمد علي حسين الطائي، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(١٩) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٣٦ ؛ محمد فرج النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، مصدر، د.ت ، ص١١ .

(٢٠) ناصر الأنصاري، المجمل في التاريخ ، مصر ، ص٢٠٠ .

(٢١) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٢٢) عمار محمد علي حسين الطائي، المصدر السابق ، ص٢٦ .

(٢٣) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص ص ٣٧–٣٨ .

(٢٤) محمد بن أبي السرور البكري، الروضة المأنوسة في أخبار مصر الحروسة مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد، ١٩٩٧، ص٩ ؛ مصطفى الصفوي القلعاوي، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢٥) ساويرس ابن المقفع ، تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة ، ج٤، م٢، مكتبة مبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠١٩-١٠٢٠ .

(٢٦) مصطفى الصفوي القلعاوي، المصدر السابق ، ص٨٢.

(٢٧) ساويرس ابن المقفع، المصدر السابق ، ص١٠٢٠ .

(٢٨) عمار محمد علي حسين الطائي ، المصدر السابق ، ص٢٦.

(٢٩) طلال المهتار، أثار حملة بونابرت على مصر، دار أقرأ ، بيروت ، د.ت ، ص٤٨ .

(٣٠) يسرى محمد عبد الهادي الحنفي، أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام في شبه الجزيرة العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، ٢٠٠١ ، ص٣٩ .

(٣١) هنري لورنس وآخرون، الحملة الفرنسية في مصر (بونابرت والإسلام)، سينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٩٢ .

(٣٢) عبد العزيز نوار، النهضة العربية الحديثة حركة علي بك الكبير – التنافس الاستعماري– الحملة الفرنسية على مصر – جهود الدولة السعودية)، عيد للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٢ ، ص٨ .

(٣٣) يسرى محمد عبد الهادي الحنفي، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٣٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٥٢) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٥٢ .

(٣٥)علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٣٦) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٢ .

(٣٧)عمار محمد علي حسين الطائي، المصدر السابق، ص٣٣ .

(٣٨)المصدر نفسه، ص٣٣ .

(٣٩) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٢ .

(٤٠) محمد رفعت ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٤١) عمار محمد علي حسين الطائي، المصدر السابق ، ص٩ .

(٤٢) هاملتون ثحب وهارولد باون ، المجتمع الاسلامي والغرب، ت: أحمد ايبش ، ج١ ، إصدارات دار الكتب الوطنية ، أبو ظبي ، ٢٠١٢، ص٢٨٧ .

(٤٣) فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، د.ت، ص١٥ .

(٤٤) عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي الغزو البريطاني، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢ ، ص٢٠ .

(٤٥) زكي البحيري ، تاريخ مصر الحديث والمعاصر في مقررات المدارس المصرية ، دار نهضة الشرق، القاهرة ، د.ت ، ص٤٢ .

(٤٦) عبد الغفار محمد حسين ، بناء الدولة الحديثة في مصر، ج١، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ص ٣١-٣٢ .

(٤٧) كمال حامد مغيث، مصر في العصر العثماني (المجتمع ... والتعليم)، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٢٦ .

(٤٨) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٢٥ .

(٤٩) صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨) ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٢٤٩ .

(٥٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢ ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص١٩٧ .

(٥١) قانون نامة : هو القانون الذي أصدره السلطان سليم القانوني عام ١٥٢٥ ، وقد نص على تكوين ست طوائف أو فرق أو بلوكات أو جاقات عسكرية في مصر هي : الانكشارية والعزبان والتفنكجيان والجنولويان والجراكسة والجاوشان، أما الفرقة السابعة أو الاوجا السابع وهو المتفرقة فقد تكون بعد مضي ٣٠ عام من إصدار هذا القانون ، وقد أشير إلى الفرق السابقة في الوثائق بلفظ (اشكنجيان) أي الفرق العسكرية العاملة ، عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٣٦ .

(٥٢) جمال كمال محمود محمد ، نظام الالتزام في الريف الصعيد العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ١٥٨ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ١٥٨ .

(٥٤) عمار محمد علي حسين الطائي، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٥٥) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٢٦ .

(٥٦) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل ، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٣٧ .

(٥٧)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي (منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث)، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ، د.ت، ص١٥٥ .

(٥٨) جلال يحيى ، مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥)، دار المعارف للنشر، الاسكندرية ، د.ت ، ص٢٠٠ .

(٥٩) توفيق الطويل، التصوف في مصر أبان العصر العثماني، مكتبة الآداب ، د.م ، د.ت ، ص٢٠ .

(٦٠) صلاح أحمد هريدي ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ .

(٦١) جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(٦٢) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٢٨ .

(٦٣) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٦٤) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص٣٦ .

(٦٥) عبد الغفار محمد حسين ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣-٣٤ .
(٦٦) حسن عثمان ، المصدر السابق، ص ص ٢٦٧-٢٦٨ .
(٦٧) جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد ، ١٩٩٢ ، ص ٦٦ .
(٦٨) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص٤٠ .
(٦٩) جميل بيضون وآخرون، المصدر السابق ، ص٦٧ .
(٧٠) المصدر نفسه، ص٦٦ .
(٧١) علاوي عباس عبد ، المصدر السابق، ص ص ٢١-٢٢ .
(٧٢) أحمد الصاوي ، النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية ، د.م ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٩-٢٠ .
(٧٣) نظام الاحصاء : هو عملية تبيين عدد المواطنين وأماكن سكنهم وكثافتهم، لخدمة أغراض متعددة، والفكرة ليست جديدة ، فهي تعود إلى الزمن الماضي منذ أن بدأ الحكام في جباية الضرائب وتكوين الجيوش ليحصروا عدد أفراد شعوبهم وليعرفوا مبالغ المال التي يمكن أن يحصلوا عليها من الضرائب وعدد الرجال الذين يجندونهم للقتال عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص٨٧ .
(٧٤) نظام التيمار : هو منحُ أرض نظير خدمة عسكرية أو بصورة أدق هو نوع من الاقطاع العثماني يلزم صاحبه المجيء إلى الحرب ممتطيًا حواده ومعه عدد من الجند يتناسب ودخل إقطاعه، وهذا الاقطاع كان يدر دخلًا قدره ١٩,٩٩٩ آقجة عثمانية ، والآقجة تساوي ٦٠/١ من الدينار الذهبي حسن حلاق وعباس صباغ ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٥٨ .
(٧٥)خليل ساحلي أوغلى، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استانبول ، ٢٠٠ ، ص١٢٨ .
(٧٦)المصدر نفسه، ص ص ١٢٩-١٣٠ .
(٧٧)أحمد الصاوي، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
(٧٨) مراد الثالث : هو ابن السلطان سليم الغازي ولد عام ١٥٤٦، وجلس على سرير الملك عام ١٥٧٤ وهو ابن تسعة وعشرين سنة ، فجدد العهد مع دول الافرنج وفي عام ١٥٧٥ هجم على بلاد عساكر المجر فردهم عنها خاسرين، وامتلك منهم بعض قلاع وبلاد ضمها إلى ولاية بوسنة ، وفي عام ١٥٧٦ أخضع جزائر الغرب وبلاد فاس إلى الخلافة العظمى توفي عام ١٥٩٤ للمزيد ينظر : عزتلو يوسف بك آصاف ، تاريخ سلاطين بني عثمان ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
(٧٩) سلطان البرين وخاقان البحرين : عملة ذهبية عثمانية، نقش لى وجهها أربعة أسطر بخط النسخ : " سلطان البرين وخاقان البحرين " ثم " السلطان بن السلطان " أما الظهر فنقش عليه طفراء باسم السلطان العثماني يعلوها من الجهة اليمنى تجمة، وأسفل الطفراء يوجد نص من خمسة أسطر يقرأ " عز نصره ، ضرب ضرب في اسلامبول ١٧٧٣ " ثم " سلطان البرين

" والمقصود بها سلطان بر آسيا وبر أوروبا في اشارة الى اتساع ملك السلطان العثماني ، أما كلمة خاقان فهي تعريب اللفظ (قاغان) التركي بمعنى الملك أو صاحب السيادة العليا . www.eternalegpt.org.

(٨٠) أحمد الصاوي، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .

(٨١) المصدر نفسه، ص٣٠٨ .

(٨٢) عبد الغفار محمد حسين، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٨٣) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٨٤) ناصر الانصاري، المجمل في تاريخ مصر ، ص١٩٥.

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٩٥-١٩٦ .

(٨٦) مملوك : كلمة مملوك مشتقة من كلمة مالك سمير عمر ابراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.م ، ١٩٩٢ ، ص٤١ .

(٨٧) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ص٤١ .

(٨٨) ناصر الانصاري، المجمل في تاريخ مصر ، ص١٩٧ .

(٨٩) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

(٩٠)هاملتون غب وهارولد باون، المجتمع الاسلامي والغرب، ت:أحمد ايبش ، ج٢ ، اصدارات دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ٢٠١٢ ، ص١٢٣ .

(٩١) ميكل ونتر ، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني ، ت:ابراهيم محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص١٨٠ .

(٩٢) عبد الرزاق ابراهيم عيسى ، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.م ، ١٩٩٨ ، ص٢٣٦.

(٩٣) الاشراف : (مفردها شريف) والسادة (مفردها سيد) ، يعتبرون عادة من نسل النبي (ص) عن طريق زواج ابنته فاطمة من علي بن ابي طالب (عليهما السلام) وبشكل ادق فإن الاشراف هم من نسل ابن علي الاكبر، الحسن (ع) والسادة هم من نسل ابنه الاصغر الحسين (ع) . ميكل ونتر، المصدر السابق ، ص٢٨٠ .

(٩٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م ، ١٩٩٠ ، ص٣٠٣ .

(٩٥) ميكل ونتر، المصدر السابق ، ص٢٨٢ .

(٩٦) أحمد المحروقي : تاجر كان مثالًا نادرًا للأسر التجارية مصر للثروة الكبيرة التي جمعها من المتاجرة مع مختلف الأقطار الشرقية والاوربية وقد بلغت تجارته من الاتساع درجة ذاع معها صيته في الاقطار الحجازية والسورية والروسية لذلك تمتع المحروقي في نهاية القرن الثامن عشر بمكانة كبيرة فكان يلقب بشهبندر التجار وكان له نفوذ كبير في القاهرة واسواقها فضلًا

عن انه كان يرأس المحكمة التجارية التي تفصل في المنازعات بين التجار عمار محمد حسين الطائي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٩٧) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٦ .

(٩٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ص ص ٢٨٦-٢٨٧ .

(٩٩) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ٣٤ .

(١٠٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ص٢٨٩.

(١٠١) علاوي عباس عبد، المصدر السابق ، ص٢٦ .

(١٠٢) كمال حامد مغيث، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(١٠٣) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٦ .

(١٠٤) عبد الغفار محمد حسين، المصدر السابق ، ص٣٨ .

(١٠٥) كمال حامد مغيث، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(١٠٦) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص١٥٧ .

(١٠٧) جومار : هو أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر، مهندس جغرافي وعضو لجنة العلوم والفنون له في مصر ابحاث أثرية وجغرافية على جانب كبير من الأهمية، وقد اشترك في رسم خريطة مصر قضى سبعة عشر عامًا في اظهار كتاب تخطيط مصر ، تولى عام ١٨٢٦ رئاسة أول بعثة مصرية أرسلها محمد علي الكبير إلى فرنسا ولما أعيد انشاء المجمع العلمي المصري اسندت اليه رئاسته الفخرية عام ١٨٦١ . طلال المهتار، المصدر السابق ، ص١١٠ .

(١٠٨) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص٧٠ .

(١٠٩) ناصر الانصاري، المجمل في تاريخ مصر، ص١٩٥ .

(١١٠) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧١ .

(١١١) حسن عثمان، المصدر السابق، ص ص٢٧١-٢٧٢ .

(١١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص ص ١٦٤-١٦٥ .

(١١٣) ايمان محمد عبد المنعم ، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مطابع الهيئة العامة للكتاب، د.م ، ١٩٩٦ ، ص٧ .

(١١٤) كمال حامد مغيث ، المصدر السابق، ص٧٩ .

(١١٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الفصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ص ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(١١٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص١٨٠ .

(١١٧) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص٨١ .

(١١٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص١٨٠ .

(١١٩) كمال حامد مغيث، المصدر السابق، ص٨٢ .

(١٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص١٨١.

(١٢١) موسى موسى نصر ، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، ١٩٩٨، ص ص١٢-١٣ .

(١٢٢) اسماعيل أحمد ناغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكات، الرياض ، ١٩٩٧ ، ص٨٠ .

(١٢٣) كمال حامد مغيث، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(١٢٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الفصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ص٣٠١.

(١٢٥) المعلم رزق : وهو من كبير الشخصيات القبطية كان متضلعًا من علمي الحساب والفلك فضلًا عن التعاليم الكنسية، وكان نزيهًا صادق الوعود ، خادمًا لكل الناس، فاعتمد عليه علي بك الكبير ورقاه الى درجة مدير حسابات الضربخانة المصرية، وزادت ثقته في لجعله وزيره ولما كان المعلم رزق واسع القلب فقد وضع معرفته الفلكية في خدمة رحالة انكليزية اسمه بروس جاء الى مصر في طريقه الى الحبشة لدراسة الاقطار الافريقية المختلفة، ايريس حبيب المصري ، قصة الكنيسة القبطية (١٥١٧-١٨٧٠)، ج٤ ، مطبعة الكرنك ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص١٥٨ .

(١٢٦) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر في القرن (١٩)، مكتبة المحبة، جامعة القاهرة ، د.ت ، ص٦٣ .

(١٢٧)موسى موسى نصر، المصدر السابق ، ص١٥.

(١٢٨) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ص٥٣.

(١٢٩) موسى موسى نصر، المصدر السابق ، ص١٦ .

(١٣٠) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ص ص٥٧-٥٨ .

(١٣١) يعقوب لاندوا ، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (١٥١٧-١٩١٤) ت: جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حامده، المجلس الاعلى للثقافة، د.م ، ٢٠٠٠ ، ص٣١.

(١٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعية في العصر العثماني، ص ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(١٣٣) صلاح أحمد هريدي علي، الجاليات الأوربية في الاسكندرية في العصر العثماني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٨ .

(١٣٤) مستحفظان : مستحفظ من حفظ العربية جمعت جمعًا فارسيًا بالألف والنون، وينطقها الترك بكسر الفاء، كانت اسم لحرس القلاع والحصون والمدن قبل الغاء الجيش الانكشاري، ثم اطلقت على عساكر الرديف لذا استدعوا للخدمة العسكرية،

لوما كان عمل المستحفظان عملًا دائما فقد كانوا يمنحون الامتيازات ليعيشوا على غلتها أحمد السعيد سليمان ، المصدر السابق، ص٧٧ .

(١٣٥) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ص٤٩.

(١٣٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الفصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ص ص ٣٦٤-٣٦٥.

(١٣٧) مجموعة مؤلفين، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية والتوثيق والمعلومات، زهوان ، ١٩٨٨ ، ص٦٦٥.

(١٣٨) سمير عمر ابراهيم، المصدر السابق ، ص٥١ .

(١٣٩) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق ، ص٦٦٧ .

(١٤٠) صلاح أحمد هريدي علي، الليبيون وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، د.ت، ص٢٠٧ .

(١٤١) المصدر نفسه، ص٢١٠ .